

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2015/IG.2/5(Part I)
21 January 2015
ORIGINAL: ARABIC

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة الموارد المائية
الدورة الحادية عشرة
عمّان، 26-27 آذار/مارس 2015

البند 6 (أ) من جدول الأعمال المؤقت

إدارة الموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة

خطة التنمية لما بعد عام 2015 من منظور المنطقة العربية

موجز

يشكل عام 2015 عاماً مفصلياً بالنسبة لبلدان العالم على صعيد التنمية المستدامة، إذ سيكون حافلاً بمشاورات دولية وإقليمية مكثفة تحدّد مسار التنمية حتى عام 2030. وستتصدّر هذه المشاورات المفاوضات الحكومية حول خطة التنمية لما بعد عام 2015، التي تتضمن أهدافاً عالمية للتنمية المستدامة ستحلّ مكان الأهداف الإنمائية للألفية. وقد كان للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ولشركائها الإقليميين دور أساسي في بلورة رؤية عربية واضحة حول القضايا المطروحة دولياً.

وانطلاقاً من أهمية مواكبة الدول العربية لهذه العملية الدولية والمشاركة الفاعلة فيها، تقدّم هذه الورقة معلومات حول التقدّم المحرز في مسارات إعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015 في المنطقة العربية.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	3-1 مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	15-4 أولاً- المسارات الدولية والإقليمية
3	7-4 ألف- المسارات الدولية
5	15-8 باء- المسارات الإقليمية
7	19-16 ثانياً- المسائل التي يتعين على البلدان العربية النظر فيها خلال المفاوضات حول خطة التنمية لما بعد عام 2015
8	25-20 ثالثاً- الأهداف والغايات المقترحة في مجال الموارد المائية من منظور عربي
12	 المرفق- أنشطة الإسكوا لمتابعة مقررات مؤتمر ريو+20 وتنفيذها

مقدمة

1- يشكل عام 2015 عاماً مفصلياً بالنسبة لبلدان العالم على صعيد التنمية المستدامة، إذ سيكون حافلاً بمشاورات دولية وإقليمية مكثفة تحدّد مسار التنمية حتى عام 2030. وستتصدّر هذه المشاورات المفاوضات الحكومية حول خطة التنمية لما بعد عام 2015، التي تتضمن أهدافاً عالمية للتنمية المستدامة ستحلّ مكان الأهداف الإنمائية للألفية. ولما كانت الدول العربية تترزح تحت وطأة تحديات جمّة تعيق تقدّمها نحو التنمية المستدامة، كان لزاماً عليها أن تواكب هذه العملية الدولية لضمان أن تلبي خطة التنمية لما بعد عام 2015 احتياجاتها وتعكس طموحاتها. وقد كان للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ولشركائها الإقليميين دور أساسي في بلورة رؤية عربية واضحة حول القضايا المطروحة دولياً.

2- والتزاماً بقرار اللجنة الوزارية للإسكوا رقم 305 الصادر عن دورتها السابعة والعشرين لعام 2012، والذي طلب إلى الأمانة التنفيذية مساندة الدول الأعضاء في بناء قدراتها في ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) مع إيلاء اهتمام خاص لقطاعات المياه والطاقة والبيئة، أطلقت الإسكوا برنامج عمل واسع النطاق، يفصل المرفق أهمّ مكوّناته. وحرصت الإسكوا خلال جميع العمليات التشاورية التي نفّذتها ضمن برنامج العمل على إشراك ممثلين عن الحكومات من كافة الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة بالإضافة إلى المنظمات العربية والخبراء وهيئات المجتمع المدني.

3- وتقدّم هذه الوثيقة معلومات حول التقدّم المحرز في مسارات التحضير لخطة التنمية لما بعد عام 2015. وتتضمّن في القسم الأول عرضاً لأبرز الإنجازات المحققة والخطوات المستقبلية على المستويين الدولي والإقليمي. وتركز في القسم الثاني على المسائل التي يتعيّن على البلدان العربية النظر فيها خلال المفاوضات المقبلة بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 انطلاقاً من واقع المنطقة العربية وأولوياتها. وتورد في القسم الأخير تحليلاً موضوعياً من منظور المنطقة العربية حول قضايا الموارد المائية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

أولاً- المسارات الدولية والإقليمية

ألف- المسارات الدولية

4- تم تشكيل الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، عملاً بقرار الجمعية العامة 288/66 المتعلق بالوثيقة النهائية لمؤتمر ريو+20 "المستقبل الذي نصبو إليه". وقَدّم الفريق العامل في 19 تموز/يوليو 2014⁽¹⁾ مقترحاً لأهداف التنمية المستدامة، شكل حصيلة عملية تشاورية دولية، وتضمن 17 هدفاً و169 غاية (يرجى مراجعة الجدول أدناه). وقد كان للمنطقة العربية دور فعال في إعداد المقترح. فقد شاركت ست دول منها في الفريق العامل المفتوح العضوية، وساهمت مع المجموعات المختلفة في المشاورات المكثفة التي اتسمت بالانفتاح والشفافية. وجاءت مجموعة الأهداف والغايات المقترحة متكاملة وشاملة ومتوافقة مع أولويات المنطقة العربية، لا سيّما ما يتعلق منها بقضايا الفقر، وعدم المساواة، وضعف المؤسسات، وغياب المساواة بين الجنسين، ومحدودية سياسات المياه والطاقة والأمن الغذائي، والتغيرات المناخية.

(1) يمكن الاطلاع على المقترح كما ورد في تقرير الفريق العامل المفتوح، المتوفر على: <http://undocs.org/A/68/970>.

الجدول- أهداف التنمية المستدامة كما جاءت في مقترح الفريق العامل المفتوح

الهدف 1	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
الهدف 2	القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
الهدف 3	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
الهدف 4	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
الهدف 5	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
الهدف 6	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
الهدف 7	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
الهدف 8	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
الهدف 9	إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
الهدف 10	الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الهدف 11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
الهدف 12	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
الهدف 13	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره ^(*)
الهدف 14	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
الهدف 15	حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
الهدف 16	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
الهدف 17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

المصدر: تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970).

(*) مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.

5- وأكد الأمين العام في التقرير التجميعي حول خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 بعنوان "الطريق إلى الكرامة بحلول 2030: القضاء على الفقر، إحداث التحول للجميع، وحماية كوكب الأرض"⁽²⁾، أن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية سيكون أساس المفاوضات حول دمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام 2015. وأوضح أن مسار هذه الخطة مرتبط بعمليتين دوليتين تحظيان بالأهمية ذاتها، وهما: تمويل التنمية، ومكافحة تغير المناخ. وفي الإطار نفسه، ستتأثر عملية خطة التنمية لما بعد عام 2015 بنتائج ومخرجات حدثين بارزين هما المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي سيعقد في أديس أبابا في منتصف تموز/يوليو 2015، والدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ التي سيعقد في باريس، في كانون الأول/ديسمبر 2015.

6- كذلك شدّد الأمين العام في التقرير التجميعي على أهمية شمول الجميع في العملية التشاورية الشمولية لإعداد أهداف التنمية المستدامة، والإبقاء على الأهداف السبعة عشر المقترحة، مع إمكانية إعادة ترتيبها. واقترح ستة عناصر أساسية للمساعدة في صياغة خطة التنمية لما بعد عام 2015، هي: العيش بكرامة (القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة)؛ الناس (ضمان التمتع بالصحة وتوفير المعرفة وإدماج النساء والأطفال)؛ الرخاء (بناء اقتصاد قوي يشمل الجميع ويفضي إلى التحول)؛ كوكب الأرض (حماية نظمنا الإيكولوجية لصالح كافة المجتمعات وأطفالنا)، العدل (العمل على إشاعة الأمان والسلام في المجتمعات وتقوية المؤسسات)؛ الشراكة (حفز التضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة). ونوه بأهمية دور اللجان الإقليمية ومن ضمنها الإسكوا في هذه العملية.

7- بدأت المفاوضات الخاصة بخطة التنمية في أوائل عام 2015 وتستمر لغاية اعتمادها خلال مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد من 25 إلى 27 أيلول/سبتمبر من العام نفسه في نيويورك. وقد وُضع جدول زمني مبدئي لهذه المفاوضات، يتضمن ثمانين جلسة تمتد من 19 كانون الثاني/يناير 2015 إلى نهاية تموز/يوليو 2015. ومن المتوقع أن يصدر عن مؤتمر القمة وثيقة ختامية تتضمن المكونات الأربعة التالية: إعلان خطة التنمية لما بعد عام 2015، وتحديد أهداف وغايات التنمية المستدامة، ووسائل التنفيذ، وإطار المساءلة.

باء- المسارات الإقليمية

8- ساندت الإسكوا البلدان العربية في مواكبة المسارات الدولية وبلورة رؤية عربية لأهداف التنمية المستدامة انطلاقاً من الأولويات الإنمائية للمنطقة وخصوصياتها. وشكل الاجتماع الأول للمنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة الذي عُقد في عمان، في نيسان/أبريل 2014، محطة هامة تمت خلالها مناقشة أهداف التنمية المستدامة من منظور عربي⁽³⁾. وكانت المشاورات بشأن هذه الأهداف قد انطلقت في اجتماع سابق نظّمته الإسكوا وشركاؤها في تونس في عام 2013 بمشاركة الدول الأعضاء ومجموعة من الخبراء وممثلي المجتمع المدني.

9- ونتج عن الاجتماع الأول للمنتدى تقرير رفعته الإسكوا إلى المنتدى السياسي العالمي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. كما عرضت أبرز الرسائل الواردة فيه خلال حدث جانبي نظّمته الإسكوا في نيويورك في الأول من تموز/يوليو 2014 حول "التكامل العربي: تغيير تحوّلي من أجل التنمية المستدامة". حضر الحدث الجانبي ممثلو البعثات العربية الدائمة لدى الأمم المتحدة وممثلو جامعة الدول العربية، وكان له أثر هام في تسليط الضوء على قضايا المنطقة العربية. كما حظيت مسألة التحول من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة باهتمام كبير، فتم تكوين فريق عمل تحت مظلة آلية التنسيق الإقليمي برئاسة الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، سيعمل خلال المرحلة الانتقالية على تبادل المعلومات والإسهام في إعداد الوثائق والتقارير الخاصة بالتحضيرات الإقليمية لخطة التنمية لما بعد عام 2015.

10- وبطلب من الأمين العام للأمم المتحدة، نظّمت الإسكوا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية وشركاء آخرين الاجتماع التشاوري العربي حول إطار متابعة خطة التنمية لما بعد عام 2015 (تونس، 15-16 أيلول/سبتمبر 2014). وقد أكد الاجتماع على أهمية وجود إطار إقليمي للمساءلة، لا سيما أن

(3) الإسكوا 2014، أهداف التنمية المستدامة: منظور عربي (E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/1Rev). متوفرة على الرابط:

<http://css.escwa.org.lb/SDPD/3315/5a.pdf>

بلدان المنطقة الواحدة تواجه التحديات نفسها، ويمكنها أن تحقق تقدماً أكبر إن تصدّت لهذه التحديات مجتمعة. واتفق المشاركون على أهمية إرساء آلية ناجحة للتقييم والمتابعة والمساءلة بخصوص خطة التنمية لما بعد عام 2015، والاستفادة من أفضل التجارب الدولية والإقليمية بهذا الشأن، مع التشديد على أهمية بناء القدرات واستنباط الحلول بناء على تجارب الدول العربية في المراجعات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. ونتج عن الاجتماع ملخص تضمن أبرز الآراء والطروحات، أحالته الإسكوا إلى الأمين العام كمساهمة في تقريره التجميعي ولتسترشد به المداولات الحكومية الدولية.

11- وحظي موضوع التحضير لخطة التنمية لما بعد عام 2015 باهتمام مختلف المجالس الوزارية العربية التابعة لجامعة الدول العربية، وخاصة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، باعتباره المعني بالتنسيق بشأن هذا الملف. ونظم المجلس المذكور المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية (القاهرة، 2-3 كانون الأول/ديسمبر 2012) الذي صدر عنه توصيات بشأن التحرك العربي المطلوب لعام 2015 وما بعد. وقد اعتمدت هذه التوصيات خلال القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض، كانون الثاني/يناير 2013). وتنفيذاً لقرار القمة، نظم مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب مؤتمراً وزارياً (عمان، 10-11 أيار/مايو 2014)، صدر عنه إعلان بشأن "أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015". وقد تضمن الإعلان خمس عشرة أولوية تنمية للمنطقة العربية. واستكمل المجلس مجهوده من خلال تنظيم مؤتمر وزاري (شرم الشيخ، مصر، 27-30 تشرين الأول/أكتوبر 2014)، تم خلاله تحديد غايات لكل من الأولويات العربية السالفة الذكر وإدراجها ضمن مصفوفة اعتمدها المجلس في دورته الرابعة والثلاثين (شرم الشيخ، 20-22 كانون الأول/ديسمبر 2014).

12- وعبرت المنطقة العربية بشكل واضح عن أولوياتها بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام 2015 من خلال عدد من الإعلانات والوثائق الحكومية، منها: إعلان القاهرة المعتمد في حزيران 2013 خلال مؤتمر السكان والتنمية في المنطقة العربية لما بعد عام 2014 (حزيران/يونيو 2013)، وإعلان القاهرة حول خطة التنمية للمرأة لما بعد 2015 (شباط/فبراير 2014)، والإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة الذي أقره مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الاستثنائية المنعقدة في الغردقة يومي 14 و15 حزيران/يونيو 2014.

13- وستواصل الإسكوا خلال المرحلة المقبلة مواكبة المسارات الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام 2015. وستنظم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية الاجتماع الثاني للمنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة خلال الفترة من 5 إلى 7 أيار/مايو 2015 في البحرين لدعم التحضيرات الإقليمية للدورة الثالثة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، وإلى بلورة موقف عربي موحد ونقله إلى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي سيعقد في أديس أبابا، في تموز/يوليو 2015.

14- وتعمل الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً تحت مظلة جامعة الدول العربية على إعداد التقرير العربي الأول حول التنمية المستدامة الذي سيحاكي تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. ويستند إعداد التقرير العربي إلى مجموعة واسعة من الدراسات التي تتطرق إلى قضايا محورية بالنسبة إلى التنمية المستدامة في المنطقة على غرار الحوكمة، ونظم التخطيط، ومؤسسات التنمية المستدامة، والتمويل، والتكنولوجيا، والإحصاء، ومقاربات النوع الاجتماعي. ويستند أيضاً إلى تقارير وطنية للتنمية المستدامة هي قيد الإنجاز في عدد من البلدان العربية⁽⁴⁾ التي تطوّعت للمشاركة في هذا المجهود التجريبي. كذلك ساهم عدد

(4) البلدان المشاركة طوعاً هي الأردن وتونس والسودان ولبنان والمغرب واليمن.

من مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعداد دراسات قطاعية حول أهداف التنمية المستدامة التي تهتم المنطقة العربية.

15- ومن أهم النشاطات الأخرى المقررة لعامي 2015 و2016 والمرتبطة بخطة التنمية لما بعد عام 2015:

(أ) إصدار دراسة وعقد مؤتمر إقليمي رفيع المستوى حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور عشرين عاماً (القاهرة، 2-3 شباط/فبراير 2015)؛

(ب) عقد اجتماع إقليمي تحضيرى لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالسكان والتنمية الحضرية المستدامة – الموئل الثالث؛

(ج) إطلاق المشروع الإقليمي حول الإحصاء بخصوص خطة التنمية لما بعد عام 2015 وتقديم مقترح لمسح عربي موحد بغرض دعم القدرات الإحصائية في الدول العربية لقياس المؤشرات المقترحة؛

(د) إصدار دراسة حول الفقر المتعدد الأبعاد وكيفية قياسه في الدول العربية تمهيداً لإصدار تقرير الفقر العربي الأول في عام 2016؛

(هـ) إصدار تقرير حول تطلعات التنمية العربية يتضمن تحليلات بعيدة المدى لقضايا متعلقة بأهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030.

ثانياً- المسائل التي يتعين على البلدان العربية النظر فيها خلال المفاوضات حول خطة التنمية لما بعد عام 2015

16- أعدت الإسكوا بعد صدور مقترح أهداف التنمية المستدامة مذكرة سلّطت فيها الضوء على مسائل هامة لم تدرج في المقترح، مع أنها تلّبي أولويات المنطقة العربية التي عبّر عنها المشاركون خلال العمليات التشاورية الإقليمية. وقامت الإسكوا برفع هذه المذكرة إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الرابعة والثلاثين (شرم الشيخ، 20-22 كانون الأول/ديسمبر 2014)، وقام المجلس باعتمادها إلى جانب إعلان شرم الشيخ ومصفوفة الغايات، اللذين اعتمدهما مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في حزيران/يونيو 2014).

17- ومن أبرز المواضيع الواردة في المذكرة، والتي يتعين على البلدان العربية النظر فيها خلال المفاوضات الحكومية الدولية القادمة حول خطة التنمية لما بعد عام 2015 والتي ستبدأ في أوائل عام 2015 ما يلي:

(أ) **إنهاء الاحتلال:** على الرغم من ذكر الحق في تقرير المصير في مقدمة الوثيقة، لم يتضمّن الهدف 16 غاية خاصة وواضحة بشأن القضاء على كلّ أشكال الاستعمار والاحتلال (علماً بأن هذه الغاية هي إحدى الأولويات التي حددتها الدول العربية خلال المشاورات)؛

(ب) **النازحون الداخليون واللاجئون:** مع تزايد عدد النازحين الداخليين واللاجئين ومعاناتهم في المنطقة العربية، لا بد من إدراج موضوع النزوح بشكل واضح ومنفصل. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف 16 من المقترح الحالي لا يتضمن غاية بهذه الشأن؛

(ج) **مكافحة الإرهاب:** تمّ الاكتفاء بتضمين الهدف 16 غاية حول بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب بدلاً من مكافحة أسبابه وجذوره، كما تمّ تجاهل دور المرأة في حل النزاعات؛

(د) **سيادة القانون الدولي:** تمّ الاكتفاء بغاية "تعزيز" سيادة القانون الدولي بدلاً من تحثيم احترامه؛

(هـ) **الشراكات الإقليمية:** لم يتطرق المقترح إلى التكامل الإقليمي وأهمية بناء شراكات إقليمية لتعزيز التنمية المستدامة؛

(و) **وسائل التنفيذ:** اتسمت الوثيقة عموماً بضعف الصياغة في الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ. ففي ما يخص قضايا التمويل ونقل التكنولوجيا والتجارة في الهدف 17، استخدمت لغة غير دقيقة (فعبارة "تعزيز" على سبيل المثال عبارة فضفاضة ولا تحدّد غاية معينة). وباعتبار أن توقّر وسائل التنفيذ هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية على اختلاف احتياجاتها، ينبغي تحديد الغايات بدقة مع إيلاء اهتمام خاص للقضايا التالية: (1) اضطلاع المجتمع المدني بدور رئيسي في عملية التنمية تماشياً مع مختلف مخرجات الاجتماعات والإعلانات العربية؛ (2) التركيز على أهمية إصلاح نظام الحوكمة العالمية وزيادة مشاركة البلدان النامية في مؤسسات إدارة الشؤون العالمية؛ (3) إرساء نظام عالمي للتجارة يساهم في تحقيق التنمية في البلدان النامية؛ (4) صياغة غايات محددة لإنتاج ونشر بيانات مفصلة تساعد على رصد التقدم وضمان المساءلة والشفافية ووضع سياسات مبنية على أدلة.

18- وتجدر الإشارة إلى أن التقرير التجميعي الصادر عن الأمين العام ركّز على ثمانية مبادئ لتحقيق خطة التنمية الجديدة، تمثل من المنظور العربي تحدياً حقيقياً بالنسبة للمنطقة العربية التي ما زالت تعاني من احتلال أجنبي لجزء من أراضيها، وتشهد عدم استقرار في العديد من بلدانها، علاوة على مخاطر الإرهاب المتزايدة. ومن هذه المبادئ: معالجة اللامساواة في كل المجالات، وضمان احترام حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية، وبناء التحليلات على أدلة وبيانات موثوقة.

19- كذلك أشار التقرير التجميعي إلى أنّ القضاء على التمييز العرقي والاستعمار الأجنبي هو من أهم إنجازات هذا العصر، لكنه لم يتطرق إلى الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإلى التمييز الديني والعرقي الذي تمارسه إسرائيل.

ثالثاً- الأهداف والغايات المقترحة في مجال الموارد المائية من منظور عربي

20- تضمّن مقترح أهداف التنمية المستدامة هدفاً خاصاً بالمياه والصرف الصحي (الهدف 6). ونظراً إلى أهمية هذه القضية بالنسبة إلى المنطقة العربية التي تواجه تحديات جمة في إدارة مواردها الطبيعية ولا سيما المائية، ولذلك من المهم تحليل هذا الهدف والغايات المرتبطة به من منظور المنطقة العربية. وهذا ما يرد في الفقرات التالية.

21- الهدف 6 "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة"، يتضمن الغايات التالية:

(أ) الغاية 6-1: تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030؛

(ب) الغاية 6-2: تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام 2030؛

(ج) الغاية 6-3: تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة [x] في المائة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030؛

(د) الغاية 6-4: زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030؛

(هـ) الغاية 6-5: تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030؛

(و) الغاية 6-6: حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020؛

(ز) الغاية 6-أ: تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030؛

(ح) الغاية 6-ب: دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

22- ومن الملاحظ وجود تشابه بين مؤشرات مبادرة MDG+ المتعلقة بالمياه، والغايات المتصلة بالهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة المقترحة، مثل: الحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، وضمان استمرارية الإمدادات، وتحقيق حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة، واستهلاك المياه، وتقصير المسافة بين مصادر المياه والمستهلك، وتحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث، ومؤشر نوعية المياه. كما أضاف الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة أبعاداً جديدة مثل زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات ودعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

23- والتشابه قائم أيضاً بين مؤشرات مبادرة MDG+ المتعلقة بالصرف الصحي، والغايات المتصلة بالهدف 6، ومنها: تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وكمية المياه العادمة المُعالجة، ونوع المعالجة. وفي هذا التشابه دليل على التقارب بين المنهجين، وعلى التجانس بين المؤشرات المستخدمة لكل من مياه الشرب والصرف الصحي كما سبق شرحه.

24- وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأهداف والغايات الأخرى في المقترح لها علاقة بالمياه، وهي كالتالي:

(أ) الهدف 1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الغاية 1-5: بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030؛

(ب) الهدف 2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الغاية 2-4: ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030؛

(ج) الهدف 3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الغاية 3-3: وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الإلتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030؛

الغاية 3-9: الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوث الهواء والماء والتربة؛

(د) الهدف 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الغاية 11-5: التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق تخفيض بنسبة [x] في المائة في الخسائر الاقتصادية المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030؛

(هـ) الهدف 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الغاية 12-4: تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020؛

(و) الهدف 15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الغاية 15-1: ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020؛

الغاية 15-8: اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020.

25- المطلوب من اللجنة أخذ العلم بالتطورات الحاصلة فيما يتعلق بصياغة خطة التنمية لما بعد عام 2015 والجهود الإقليمية المبذولة لبلورة موقف عربي متجانس يعكس شواغل المنطقة. فعلى سبيل المثال، يجب أن تدرك البلدان العربية أن الهدف السادس والأهداف الأخرى تتضمن غايات هامة لقطاع الموارد المائية، لم يتم تناولها من قبل في الأهداف الإنمائية للألفية، مثل الحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه؛ وزيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة؛ وتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء؛ ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، مثل جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة؛ وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال وحماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات. ولذلك، لا بد من أن تأخذ البلدان العربية هذه الغايات في الاعتبار أثناء عملية التفاوض التي ستجري في النصف الأول من عام 2015، نظراً لأهميتها في إدارة الموارد المائية الشحيحة في المنطقة العربية.

المرفق**أنشطة الإسكوا لمتابعة مقررات مؤتمر ريو+20 وتنفيذها**

تابعت الإسكوا منذ صيف 2012 نتائج مؤتمر ريو+20 المتعلقة بالمواضيع التي تهتم المنطقة، وواصلت التنسيق والتعاون مع الحكومات العربية ومنظمات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ولجانها المتخصصة لاتخاذ التدابير اللازمة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وبالأخص دعم قطاعات الطاقة والمياه والبيئة في المجالات المتعلقة بتغير المناخ، وتفعيل الأطر المؤسسية الإقليمية للتنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، تم إعداد الوثائق والتقارير التالية:

- تقرير حول متابعة نتائج مؤتمر ريو+20 قدم إلى اللجنة الفنية في اجتماعها السابع (عمّان، 18-19 آذار/مارس 2013)؛
 - وثيقة حول المخرجات الرئيسية لمؤتمر ريو+20 وتأثيرها على التنمية المستدامة في المنطقة العربية، قُدمت إلى اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة – متابعة مؤتمر ريو+20 (دبي، 29-30 أيار/مايو 2013). وفي ختام المؤتمر، اعتمد المشاركون "وثيقة دبي للتنفيذ الإقليمي العربي لمخرجات ريو+20" التي تضمنت مجموعة من التوصيات والأولويات المحددة للمنطقة العربية؛
 - ورقة معلومات أساسية حول قضايا رئيسية ينبغي أن تشملها أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015 من منظور المنطقة العربية، قُدمت إلى اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي في دبي؛
 - دليل حول المفاوضات بشأن تغير المناخ، عرضت كيفية استخدامه في ورشة عمل تدريبية إقليمية حول تنمية القدرات في مجال التفاوض في قضايا تغير المناخ للبلدان العربية (عمّان، 22-24 تشرين الأول/أكتوبر 2013) نظمها الأمانة التنفيذية بالتعاون مع جامعة الدول العربية؛
 - دراسة حول الاقتصاد الأخضر في منطقة الإسكوا، لتقييم السياسات الهادفة إلى تنمية قطاعات الإنتاج الخضراء، وتحديد متطلبات تطويرها، والفرص التي يمكن اكتسابها من خلال تنفيذ برامج رائدة في هذا المجال؛
 - دراسة حول رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
 - دراسة حول دور الطاقة المتجددة في الحد من تغير المناخ في المنطقة العربية؛
 - ورقة بعنوان "أهداف التنمية المستدامة...منظور عربي" تقترح مجموعة من أهداف التنمية المستدامة التي تخدم المنطقة، وتشكل مساهمة إقليمية تدعم الدول العربية المشاركة في مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بأهداف التنمية المستدامة (نيسان/أبريل 2014).
- وقدّمت الإسكوا الدعم للدول الأعضاء على النحو التالي:
- تنظيم الاجتماع التشاوري المشترك للجنتي الموارد المائية والطاقة حول الترابط بين قطاعي المياه والطاقة في منطقة الإسكوا (بيروت، 27-28 حزيران/يونيو 2012)؛
 - عقد ورشة عمل إقليمية حول الدروس والتحديات المتصلة بتنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية للتنمية المستدامة في البلدان التي تعاني من النزاعات (بيروت، 11-12 تموز/يوليو 2012)؛
 - تنظيم ورشة عمل تدريبية إقليمية حول الأوجه التقنية لمشاريع الاستثمار في كفاءة الطاقة (تونس، 24-26 أيلول/سبتمبر 2012)، وذلك في إطار تنفيذ مشروع الترويج للاستثمار في كفاءة الطاقة للتخفيف من آثار تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة؛

- تقديم تقرير إلى الدورة الرابعة عشرة للجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية في الوطن العربي (القاهرة، 30 أيلول/سبتمبر 2012)؛
- المشاركة في الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (COP18/CMP8) (الدوحة، 26 تشرين الثاني/نوفمبر - 7 كانون الأول/ديسمبر 2012)؛
- تنظيم اجتماع للخبراء حول دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة في المنطقة العربية (الكويت، 6-7 تشرين الثاني/نوفمبر 2012) بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط في الكويت؛
- المشاركة في الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لبحث مرحلة ما بعد ريو+20 (بغداد، 24-25 كانون الأول/ديسمبر 2012)؛
- عقد اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة - متابعة مؤتمر ريو+20 (دبي، 29-30 أيار/مايو 2013)؛
- تنظيم اجتماع حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 (القاهرة، 24-27 حزيران/يونيو 2013).
- تنظيم ورشة عمل إقليمية لتنمية القدرات في مجال التفاوض في قضايا تغيّر المناخ للدول العربية (عمّان، 22-24 تشرين الأول/أكتوبر 2013)، بالتعاون مع جامعة الدول العربية؛
- عقد اجتماع تشاوري للخبراء حول أهداف التنمية المستدامة (تونس، 18-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)؛
- العمل على وضع رؤية استثمارية وخارطة طريق إقليمية لفرص التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر. وقد أقرّ مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة المنهجية المقترحة لإعداد خارطة الطريق، وذلك في دورته لعام 2013؛
- تنظيم المؤتمر الإقليمي حول الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في الريف بمنطقة الإسكوا (الرباط، 26-28 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)، وذلك في إطار تنفيذ مشروع بناء القدرات للحدّ من تغيّر المناخ والتخفيف من وطأة الفقر في عربي آسيا؛
- تنظيم اجتماع حول المرأة في خطة التنمية لما بعد عام 2015 (القاهرة، 23 شباط/فبراير 2014)؛
- تنظيم الاجتماع الأول للمنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة (عمّان، 2-4 نيسان/أبريل 2014)؛
- تحديث مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعرضها على مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الاستثنائية في شهر أيار/مايو 2014، الذي أقرّ إعادة تسمية المبادرة بالإطار الاستراتيجي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية؛
- المشاركة في فعاليات الدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة، وفي الاجتماعين الأول والثاني للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة اللذين عُقدا في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2013 وتمّوز/يوليو 2014؛
- تنظيم نشاط جانبي خلال الدورة الثانية من المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة بعنوان "التكامل العربي ... تغيير تحوّل من أجل التنمية المستدامة" (نيويورك، 1 تمّوز/يوليو 2014)؛
- تنظيم اجتماع تشاوري عربي حول أطر المساءلة في خطة التنمية لما بعد عام 2015 (تونس 15-16 أيلول/سبتمبر 2014)؛

-14-

- تنظيم جلسة حول العدالة الاجتماعية واستخدام الموارد الطبيعية خلال الدورة الوزارية الثامنة والعشرين للإسكوا (تونس، 18 أيلول/سبتمبر 2014)؛
- المشاركة في الدورة 26 لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (جدة، تشرين الثاني/نوفمبر 2014)؛
- مناقشة أهداف التنمية المستدامة خلال اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي (كانون الأول/ديسمبر 2012 وتشرين الثاني/نوفمبر 2013 وكانون الأول/ديسمبر 2014)؛
- المشاركة في اجتماعات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الخاصة بأهداف التنمية في المنطقة العربية لما بعد عام 2015 (عمّان، نيسان/أبريل 2014؛ شرم الشيخ، تشرين الأول/أكتوبر 2014؛ شرم الشيخ، كانون الأول/ديسمبر 2014)؛
- مواصلة تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية؛
- مواصلة تنفيذ مشروع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) حول التكيف مع تغير المناخ في قطاع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- مواصلة تنفيذ مشروع حول تطوير قدرات البلدان العربية للتكيف مع تغير المناخ باستخدام أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛
- مواصلة تنفيذ مشروع حول بناء القدرات الوطنية لإدارة ندرة المياه والجفاف في غرب آسيا وشمال أفريقيا بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ومنظمات أخرى؛
- تنفيذ مشروع الترابط بين المياه والطاقة.
